

رئيس الهيئة قدم تقريراً

حقوق الإنسان محور الشيخ ابن حميد: ليس من حق أحد

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد أن اهتمام المجلس بحقوق الإنسان يأتي انطلاقاً من التزام المملكة العربية السعودية بأحكام الشريعة الإسلامية التي جاءت بحفظ حقوق الإنسان ورعاية مصالحه وصون كرامته. واستشهد معاليه بقول الله تعالى: «لقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً». وأوضح معاليه في مستهل جلسة المجلس التي عقدت بتاريخ ٦ ذي القعدة ١٤٢٧هـ، وشارك فيها معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الأستاذ تركي بن خالد السديري.



ووسائل الإعلام والتركيز على المبادئ والقيم الإنسانية». وأكد معاليه إن: «على المؤسسات والأفراد مسؤوليات كبيرة تقتضيها هذه الحقوق، وهي حقوق ثابتة لا تقبل المساومة أو الانتقاص»، وقال: «حينما نقول إنها حقوق إنسانية مستمدة من الشريعة الإسلامية، فهذا يعني أنه ليس من حق أحد - أي أحد - أن يعطلها أو يعتدي عليها،

الشريعة الإسلامية في المواد «السابعة والعشرين» و«الثامنة والعشرين والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين إلى غير ذلك من النصوص والمواد النظامية المرتبطة بحقوق الفرد والجماعة. وأضاف معاليه: «إلى جانب ذلك ما يقدم للمجتمع من تثقيف وتوعية بحقوقه من خلال تضمين ذلك في المناهج التعليمية

أوضح أن هذا التكريم يرفع مرتبة الإنسان عن سائر المخلوقات ويبين ما له من مزايا وحقوق وخصائص، مشيراً إلى أنه تطبيقاً لمقاصد تلك الآية الكريمة، فقد عملت المملكة العربية السعودية وفق هذا المبدأ، والتزمت به، ونص على هذا الالتزام في النظام الأساسي للحكم الذي رأس الكثير من مبادئ حقوق الإنسان، وجرى إدراجها ضمن مواد ونصوص محددة مستمدة من

جلسة صراحة تاريخية - أي أحد - أن يعطلها أو يعتدي عليها



رئيس الهيئة:

• عالجتنا ٤١٨ قضية، ونتابع أحوال المعتقلين في غوانتنامو ونزور السجون

المملكة أولاً وروح العصر ومتطلباته ثانياً. وأوضح أن المجلس يتابع آخر تطورات قضايا السجناء السعوديين في غوانتنامو، وقضية المعتقل حميدان التركي، والسجين السعودي في إسرائيل، وغير ذلك من القضايا ذات العلاقة سواء في الداخل أو الخارج، وما يقوم به في هذا المجال ليأمل أن يكون رافداً مهماً لتعزيز حقوق الإنسان في المملكة وحمائتها، ومنطلقاً إلى التعاون والتواصل مع هيئة حقوق الإنسان بجناحيها الحكومي والأهلي فيما يخدم المواطن ويحفظ مصالحه ويحقق الأهداف المرجوة. إن المجلس وهو يبدي استعداداه

علاقة منها: مشروع اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام، ومشروع نظام المرافعات الشرعية، ومشروع نظام الإجراءات الجزائية، ومشروع نظام الحمامة، كما ناقش وضع قاعدة عامة يعمل بموجبها عند تعدد الأحكام ذات العقوبة التعزيرية.

وأكد الشيخ ابن حميد أن كل هذه الأنظمة والاتفاقيات تعزيز وتعميق لمبادئ العدل والمساواة بين أفراد المجتمع كافة، واستكمال لحركة المراجعة والتقييم المستمرة للأنظمة والسياسات والإجراءات لضمان تعزيز حماية حقوق الإنسان بما يتفق مع المبادئ والأسس التي تقوم عليها سياسة

السياسي:

• لوكل مسؤول أدى واجبه لما كانت هناك حاجة لهذه الهيئة
• نتفقد السجون وأماكن التوقيف للوقوف على المشكلات وعلاجها

ولا تسقط حصانتها، لا بإرادة الفرد تنازلاً عنها ولا بإرادة المجتمع ممثلاً فيما يقيمه من مؤسسات أيا كانت طبيعتها.

واستطرد معاليه قائلاً: «لقد عني مجلس الشورى بهذا الموضوع الحيوي، فدأب على دراسة موضوعات متعددة تتعلق بحقوق الإنسان، وقدمت لجانه المتخصصة تقاريرها التي تتناول هذا الموضوع بطريق مباشر وغير مباشر، ونظراً لتزايد اهتمام المجلس بحقوق الإنسان: فقد صدر قراره ذو الرقم ٨١/١١٧/د والتاريخ ٢٢/٢/١٤٢٥هـ، القاضي بإسناد ما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان إلى لجنة متخصصة يكون اسمها لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان التي أصبحت في عام ١٤٢٦هـ، تسمى «لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان».

وأوضح معاليه أن اللجنة تختص بالنظر فيما يحال إليها في موضوع حقوق الإنسان كدراسة الاتفاقيات الدولية أو الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، ودراسة الأنظمة والموضوعات ذات العلاقة، واقتراحات التعديل والإضافة عليها.

وذكر أنه في هذا المجال؛ ناقش المجلس عدة اتفاقيات ومشروعات، منها على سبيل المثال: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبحث في عهد حقوق الطفل في الإسلام في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وأنظمة ذات

توصيات حظيت بأغلبية كبيرة من الأعضاء؛

إعادة النظر في سياسة وأهداف الصندوق السعودي للتنمية، وإنشاء هيئة مستقلة لتمويل الصادرات

أكد مجلس الشورى على أهمية إعادة النظر في نظام الصندوق السعودي للتنمية وأهدافه وسياسته وحجم رأسماله وجهازه الإداري، وتوسيع المشاركة في مجلس إدارته، ووافق المجلس على توصية بإنشاء هيئة عامة مستقلة متخصصة لتمويل وضمان الصادرات.

جاء ذلك خلال مناقشة التقارير السنوية للصندوق السعودي للتنمية للأعوام المالية ١٤٢٢/١٤٢٣هـ، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وكان المجلس قد استمع في جلسته التاسعة والأربعين إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية حول تقارير الصندوق حيث أشار رئيس اللجنة الدكتور محمد إحسان بوحليقة إلى أهمية أن توافي جميع الصناديق المجلس بحساباتها الختامية، وعليه فإن اللجنة بدأت تعبر عن هذا التوجه بتضمين تقاريرها توصية عن الحساب الختامي، أما ما يتعلق بالقرض المقدم؛ فقد اتضح أن الصندوق دخل في مشروع ضمن مجموعة من الصناديق، وستضع اللجنة أمام الصندوق مقترحاً بأن تشرك الجهات ذوات الصلة في المشروعات المستقبلية بغرض تبادل الخبرة.

وأضاف الدكتور بوحليقة: أن اللجنة تتفق مع توظيف المشروعات التي يمولها الصندوق ليكون لها مردود إيجابي على المملكة، بما في ذلك الناحية الإعلامية، بما يعزز توعية الدول العربية والإسلامية وبقية دول العالم بالدور الذي تقوم به المملكة لدفع التنمية في بلدان العالم، عبر اقتطاع جزء مهم من مواردها المعتمدة لدى الصندوق، كما أن له دوراً في تنفيذ الشق التنموي من السياسة الخارجية السعودية، وفيما يتعلق بتأكيد اللجنة على توصياتها السابقة، فالأمر ينبع من عدم وضوح أسباب عدم الأخذ بقرار المجلس، حتى بعد سؤال الصندوق عن ذلك، وحيث إن قرارات المجلس يفترض أن تنفذ إلا إذا كان هناك مانع يبرر تجاوزها، فإن تأكيد اللجنة يعد تمسكاً بتنفيذ قرارات المجلس وليس مجرد تكرار للتوصيات، كما ترى أهمية صياغة الصندوق لسياسة إعلامية وتوعوية عن دور المملكة التنموي.

ورأت اللجنة أن إنشاء هيئة للصادرات أمر غاية في الأهمية، وأنه اكتسب المزيد من الأهمية مع انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، إذ إن ذلك سيحسن من تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، أما فيما يتعلق بنظام الصندوق فقد احتوى على تغييرات جوهرية.

كما رأت اللجنة أهمية بيان ما أنجز من المشروعات التي يمولها الصندوق، وألا يقتصر التقرير على عرض ما أنفق، وستسعى لتحقيق ذلك في تقريرها القادم.

ترى اللجنة أهمية أن تضم مجالس إدارة الصناديق التنموية المزيد من الأعضاء المستقلين من رجال الأعمال والأكاديميين والخبراء، والأمر لا يتعلق فقط بصندوق التنمية السعودي.

وأكدت اللجنة أن إعادة هيكلة مجلس الإدارة هو أحد مسوغات تعديل نظام الصندوق الذي طالب به المجلس منذ سنوات.

- افتتاح فرعين للهيئة في كل من منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية، وثلاثة مكاتب نسوية في كل من الرياض، جدة، والدمام.

- التوسع في استخدام التقنية، وسينتهي قريباً بإنشاء موقع الهيئة الإلكتروني.

- إنشاء مركز للنشر والإعلام والتوثيق والترجمة في مجال حقوق الإنسان.

- وضع استراتيجية إعلامية شاملة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بعد صدور الميزانية وإقرار البرنامج من قبل مجلس الهيئة، وأخذ الموافقة عليه من قبل المقام السامي.

- الاستفادة من المرأة في مجال حقوق الإنسان بإسناد بعض المهام الاستشارية وإجراء الدراسات النفسية والاجتماعية لمعالجة بعض القضايا الأسرية.

واختتم معالي الأستاذ تركي السديري كلمته قائلاً: في الختام أود أن أشير إلى ثلاث نقاط أرى أن لها أهمية بالغة بالنسبة لما خرجنا به من تجربتنا القصيرة خلال العام المنصرم من عمر الهيئة، وهي:

أولاً: لو طبق أفراد المجتمع من مسؤولين ومواطنين روح تعاليم ديننا الحنيف لسبقنا الأمم الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً: لو كان كل مسؤول وموظف في الدولة وخارجها يؤدي واجبه كما يجب لما كانت هناك حاجة لهذه الهيئة أو لأي جهاز مماثل.

ثالثاً: الشفافية مطلوبة لنجاح أعمال الهيئة؛ فلا بد من توافر مستوى معقول من الشفافية في الأعمال المنوطة بها، ونأمل أن يتبنى مجلس الهيئة هذه المسألة وأن تؤيد من قبل المقام السامي.

الأعضاء يسألون رئيس

ما هو دوركم في استعادة ما هو صير قضية حمية م اذا عنق ضايا وحقة



هذا وقد شهدت قبة المجلس حواراً مسؤولاً اتسم بالصراحة والشفافية والوضوح، مارس فيه الأعضاء دورهم وصلاحياتهم كاملة أمام معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الذي كان نموذجاً للتفاعل الإيجابي والوعي بجدوى الحوار، وأهمية تبادل الرؤى، وأيضاً بإدراك رسالة المجلس، وواجبات المسؤول تجاهه.

ويسعد «الشورى» أن تنشر تفاصيل الحوار الذي دار بين الأعضاء ومعالي الأستاذ تركي بن خالد السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان في جلسة المجلس التي عقدت ٦ ذي القعدة ١٤٢٧هـ.

بدأت المداخلات بسؤال د. زين العابدين بري قال فيه: «هل فكرت الهيئة بإيجاد نظام لحقوق الإنسان يشارك فيه الشرعيون والحقوقيون وأصحاب الفكر والرأي في المملكة بحيث يصبح مرجعية لحقوق الإنسان في المملكة؟»

ورد معالي رئيس الهيئة: «لا نزال في البداية، ولا نستغني عن كل رأي أو مشورة أو اقتراح يساعدنا على التقدم، فالدولة والهيئة تهدفان لتثبيت هذه المبادئ والحقوق، والاقتراح جيد وسيدرس لأن الهيئة تسعى للحصول على الآراء والأفكار الجديدة ولا سيما من أعضاء المجلس الذين يمثلون نخبة أبناء هذا الوطن، حتى تستطيع الهيئة أداء أعمالها على أفضل وجه ممكن.

وجه الدكتور عبد الرحمن الزامل

مجلس الشورى هذا الموضوع؛ لأنه يستحق الدراسة والاهتمام، كما سننظر في الطريقة المثلى لإيضاح الأمر بصورة مقنعة لولي الأمر (حفظه الله).

وفي سؤال للعضو عبد الله الدوسري قال: نلاحظ أن المعتقلين في غوانتانامو سلبوا أبسط حقوق الإنسان وعملوا معاملة بشعة لا تقرها تشريعات سماوية ولا نظم وضعية، أليست هناك قضية يدان فيها من يقوم بذلك؟ فالواجب أن يعطى أولئك المعتقلون حقوقهم كاملة فيحاكموا محاكمة عادلة، ويحاسب ويقاضى من تسبب بهذا، وما يعاناه أولئك المعتقلون تصاف إليه معاناة أبنائنا المبتعثين في عدد من الدول ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

سؤال مفاده: يلحظ وجود مناطق كبيرة محمية ومسورة حول المدن الرئيسية، وهذه الأسوار لا تتيح للمواطنين الاستفادة منها في التنزه والاستمتاع بجمال الطبيعة ستظل على هذا الوضع لسنوات عديدة دون استفادة حقيقية منها، لذا أقترح على معاليكم رفع الأمر للقيادة العليا لهذه البلاد للتوجيه بعدم وضع هذه الأسوار، وفتح هذه الأراضي ليستفيد منها المواطن، مع ضمان حقوق الملاك وعدم التعدي عليها.

ورد معالي رئيس الهيئة: هذه المشكلة حقيقة واقعة نواجهها، فاختيار مناطق ووضع أسوار عليها يؤثر على المنتزهين وتنقلهم، وسوف تبحث الهيئة بالتعاون مع الجمعية الأهلية لحقوق الإنسان ومع

وال مواطنين المجددة في مساهمات؟ لدا ان التركي وس جناء غ وانتنامو؟ وق الع مل والسكن والت عليهم؟



❖ سليمان الزايدي ❖



❖ عبدالله الدوسري ❖



❖ عبدالرحمن الزامل ❖

لا تتدخل الهيئة بأي شيء له علاقة بشؤون القضاء، ولكن قد يكون هناك شخص محتج على أن يقوم قاض بالفصل بقضيته؛ لأنه يعتقد أن القاضي متعرض له، وقد حدثت حالتان أو ثلاث من هذا النوع، وقد كتبنا لرئيس المحكمة وشرحنا له الطرف ولكن الأحكام الشرعية نافذة على الجميع.

ما توجهات الهيئة فيما يتعلق بمعاناة مئات آلاف من المواطنين في متابعة معاملاتهم لدى مختلف الجهات الحكومية والاهتمام بها وسرعة إنجازها، ولاسيما في ظل المعاناة من بعض الموظفين الذين لا يدركون أنهم وجدوا لخدمة المواطن؟

يوجد من ضمن القائمة التي عرضت عليكم موضوع المراجعين واحترام حقوقهم، فهذه من الموضوعات التي أهتم بها بشكل شخصي ومباشر ولاسيما أنها

والسكن والتعليم؟ فهذه القضايا يشكو منها الناس كثيراً في الوقت الحاضر، وهل سنرى في مجلس الهيئة الذي سيكون تنوعاً جغرافياً وعلمياً؟

بالنسبة للظواهر الرئيسية فقد تكون عرضت عليكم ضمن التقرير على الشاشة، ونحن نتقبل المزيد من الأفكار والآراء، فلا نستطيع أن نعمل من فراغ، فهناك اثنان وعشرون موضوعاً رئيساً ستعرض على مجلس الهيئة، والهيئة تتقبل أي آراء تصب في اختصاص حقوق الإنسان، حتى المقالات التي تكتب في الصحف تتفاعل معها الهيئة، أما تكوين المجلس فقد روعي فيه كل شيء، فكل منطقة سيكون لها تمثيل في هذا المجلس، فمجلس الهيئة يمثل المجتمع كله.

ما موقف الهيئة عما يشاع من انتقاد الأحكام الشرعية، والمطالبة بتسهيل الأحكام؟

فأجاب السديري: بذلت الهيئة كل ما تستطيعه في هذا الموضوع، وقد أرسلت الهيئة عضواً منها إلى الولايات المتحدة لطلب زيارة أولئك المعتقلين، وكذلك زيارة حميدان التركي، ولكن للأسف لم يمكن من ذلك، وأود أن أبين أنه سيصل إلى المملكة وفد من أكبر منظمة حقوقية أمريكية، وسيمكن الوفد من التقاء أسر المعتقلين ومناقشتهم، كما أن هناك محاولات لإطلاق سراح بعض المعتقلين وقد سبق أن أطلق سراح بعضهم فعلاً، أما عن أسباب الاعتقالات فهي ترجع لأمر سياسية والهيئة ليس لديها القدرة والإمكانية الكافية في الوقت الحالي، فهناك تعميم وقصور عام في النظر في وضع أولئك المعتقلين.

سؤال للأستاذ سليمان الزايدي، ماذا عن القضايا الكبرى التي هي بحاجة إلى بحث ودراسة، مثل حقوق العمل



متأكد أن ما يحدث من انتهاكات لحقوق العمال في الرياض وجدة وغيرها أقل مما يحدث في أي مدينة في الغرب أما ما يتعلق بالتغطية الخارجية، فالهيئة ستكون لديها قدرة أكثر على ذلك، وإذا كانت الجمعية تستطيع فذلك خير، فنحن يجب أن نبين للعالم أن بلادنا عمرها خمسة وسبعون عاماً فقط، فلا يتوقعون منا معجزات، فنحن في طور الحركة والتقدم، وقد بدأ بعضهم يتفهم ذلك، ولكن ينقصنا مركز للمعلومات حتى يمكن من خلاله المتابعة.

ما دور الهيئة في استعادة حقوق المواطنين وأموالهم التي سلبت وجمدت في مساهمات مختلفة، ولا حل لها، ومضت عليها سنوات طويلة؟ وهناك أحكام تصدر من المحاكم العامة تتعارض مع أنظمة رسمية للدولة، مثل نظام الشركات والسجل التجاري وغيرها، كما أن بعض الأحكام تصدر أو تميز، وفيها مخالفة لنظام المرافعات الشرعية، والكثير من الموظفين لا يعون ذلك، وحيث إن الهيئة جهة رسمية وطنية، فلم لا تقوم بالتصدي مثل هذه

يحدث خارج الحدود أكثر مما يحدث في الداخل؟

بالنسبة للهيئة والجمعية فعملنا مشترك، فما تعمله الجمعية يخدم الهيئة، وما تعمله الهيئة في أي مجال يخدم أهداف الجمعية وأغراضها، فلا تعارض أبداً، فنحن وجهان لعملة واحدة، ويجب أن يكون هناك تعاون كامل بين الهيئة والجمعية، بل ربما يكون هناك أكثر من جهة تعمل في هذا المجال، وكلها تخدم أهدافاً مشتركة، أما ما يتعلق باهتمام الغربيين بانتهاكات حقوق الإنسان لدينا؛ فقد حدث أن زارنا مسؤول من الحكومة الأمريكية، وكان لديه تصور خاطئ عن المملكة، ولديه معلومات مغلوطة عن المملكة وما يحدث فيها بالنسبة للعمالة، وقد بينا له أن لدينا أكثر من سبعة ملايين من العمال، ولو حدث لهم ألف أو ألفاً قضية انتهاك لحقوق العمال من أصحاب العمل، فإن هناك في المقابل قضايا مماثلة لانتهاك حقوق أصحاب العمل من قبل العمال، وأثبتنا هذا بطرق واضحة، وقد أوضح له معالي وزير العمل هذا بشكل واضح، واقتنع بخطأ التصور الذي لديه، وأنا

مرتبطة بعملتي السابق، فنحن في الهيئة استمعنا إلى أنواع من الشكاوى من القصور في بعض الدوائر الحكومية في إنجاز معاملات المواطنين، فهذا من الموضوعات المعروضة على مجلس الهيئة، فنحن نعتقد أنه لو أدى كل موظف الدور المنوط به فقط، فإننا بذلك نحل ٩٠٪ من مشكلات حقوق الإنسان، فهناك قصور فعلاً، ويجب أن يكون هناك تفعيل لدور الدوائر الحكومية والمسؤولين في المناطق وغيرهم.

قد يكون هناك خلط بين الهيئة الحكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فمن المهم أن تتضح لنا مواقع التدخل في الاختصاص، ولا سيما ما يتعلق بتقديم نصيحة واضحة للمواطن؛ إلى أين يتقدم عندما يتعرض لانتهاك أو تكون لديه شكوى أو تظلم، هل يتقدم للهيئة أم إلى الجمعية؟ ربما تلاحظون اهتمام الغرب بحقوق الإنسان في دول العالم الثالث، ولا سيما في المملكة، مع تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول الغربية، فهل تنصحوننا أن نهتم بما

الأمور؟

ليس لدى الهيئة اختصاصيون في الأسواق والتعاملات المالية والأسهم، فلا يمكن أن نتدخل في شيء لا نفهمه، فقد تكون لدى الجمعية قدرة أفضل من الهيئة، فما يحدث مؤلم، ولكن توجد مؤسسة النقد، وهيئة سوق المال، ووزارة المالية، فهناك دوائر حكومية مختصة يمكنها أن تقوم بدورها في هذا الشأن، فلا ينبغي أن تدخل الهيئة في شيء وهي غير مستعدة له، فيجب أن تراعى مصلحة الهيئة في الأمد البعيد.

قضية المواطن حميدان التركي لها أبعاد سياسية وليست جنائية، فينبغي أن تنظم الهيئة البرامج الإعلامية الحوارية، وندوات يشترك فيها من لهم القدرة في الحديث عن هؤلاء المساجين في غوانتانامو، وعن حميدان التركي، ليسمع صوتهم، في كل الأرجاء، نظراً لما للإعلام من دور كبير في التأثير ولا سيما من الدول الغربية.

موضوع الإعلام مهم جداً، والعالم العربي والعالم الإسلامي قضاياها ضائعة لعدم وجود القدرات الإعلامية الموجودة في الغرب، فمحطة إعلامية واحدة في الغرب تعادل كل ما يصدر من نشاطات إعلامية في العالم الإسلامي أجمع، لكن يجب أن نخاطب الشعب الأمريكي نفسه، لكن ليس بندوات نعقد هنا نتحدث فيها عن حميدان التركي، فالحكومة الأمريكية في واد والشعب الأمريكي في واد آخر، وهذه لا يعرفها إلا من عاش في ذلك المجتمع، فإذا لم تكن لدينا القدرة على توصيل رسالتنا باللغة التي يفهمها هذا الشعب، فلن نستطيع أن نقنعه بأي شيء، ومن الممكن أن تتبنى الدولة محطة باللغة الإنجليزية وأخرى باللغة الفرنسية وثالثة باللغة الإسبانية تبث على العالم رسالتنا باللغة التي يفهمونها، والهيئة ستبذل كل ما تستطيع.

الدكتور عبد الجليل السيف يوجه ثلاثة تساؤلات لرئيس هيئة حقوق الإنسان



وجه عضو مجلس الشورى الدكتور عبد الجليل السيف ثلاثة أسئلة لمعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الأستاذ تركي السديري خلال حضوره لجلسة المجلس التي تم خلالها مناقشة تقرير الهيئة.

وتضمنت الأسئلة استفساراً حول قيام الهيئة بزيارات للسجون ودور التوقيف، وآخر حول استجابة الجهات الحكومية لدور الهيئة، وثالث عن القضايا الأسرية وقضايا حقوق الإنسان.

وبدأت مداخلة الدكتور عبد الجليل السيف بقوله: «لم يشكل الإعلان عن إنشاء هيئة حقوق

الإنسان بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٧ في ١٤٢٦/٨/٨هـ، مفاجأة لأحد ولم يكن مستغرباً باعتبار أن هذه الخطوة جاءت في السياق الطبيعي للتطورات التي يشهدها العالم، والمملكة جزء من هذا العالم المتغير والمتطور.

كما جاء إنشاء الهيئة مكملاً لمنظومة التطور والإصلاح التي تبنتها القيادة والمتمثلة في إنشاء العديد من الجمعيات والهيئات، ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت بالقرار السامي رقم ٢/٢٤ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٨هـ، بالإضافة إلى الأنظمة التي تستهدف تعزيز الحريات وتحافظ على حقوق الإنسان، ومنها النظام الأساسي للحكم، نظام مجلس الوزراء، نظام مجلس الشورى، نظام المناطق، وأخرها نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر السامي رقم ١٣٥/أ وتاريخ ١٤٢٧/٩/٢٦هـ، وتتواصل خطى الإصلاح بقيام مجلس الشورى بإدراج حقوق الإنسان وحقوق الأسرة ضمن اختصاصات المجلس، معالي الرئيس لدى ثلاثة أسئلة:

أولها: اشتمل تنظيم هيئة حقوق الإنسان على ١٩ مادة من خلالها تم تحديد آليات عمل الهيئة ودورها وجانب من خططها وبرامجها، وقد نصت المادة الخامسة في فقرتها سادساً على أحقية الهيئة القيام بزيارة جميع السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص ورفع تقارير عن تلك الزيارات لرئيس مجلس الوزراء، وسؤالي معالي الرئيس هو هل تمت هذه الزيارات؟ وما هي النتائج التي تم التوصل إليها؟

أما سؤالي الثاني: معالي الرئيس في تصريح لمعاليكم أشرت إلى عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية على استفسارات الهيئة حول ما يردها من شكاوى من المواطنين ضد تلك الجهات وهذا بلا شك يعطل دور الهيئة، فهل تمت معالجة هذا الأمر؟

وسؤالي الثالث: القضايا الأسرية وقضايا الأحوال الشخصية مثلت ٢٣٪ من مجموع القضايا التي باشرت بها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عام ١٤٢٦هـ، وهي ٦٣٠٠ قضية، وقد أشرت معاليكم إلى أن الهيئة هي الأخرى أصدرت تقريرها موضحة ما أنجزته، فكيف يتم تصنيف تلك القضايا؟ وما هو الأبرز منها؟ وإذا كان هناك أوجه تشابه بين القضايا التي ترد للهيئة والقضايا التي ترد للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.